عناصر الجواب على سؤال شفوي عادي رقم 12489 تقدم بع فريق العدالة والتنمية

حول موضوع :

"تزايد العنف الإلكتروني ضد النساء"

مجلس النواب، الاثنين 21 دجنبر 2020

في إطار جهود وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة في مجال محاربة العنف ضد النساء والفتيات، عملت الوزارة على إنجاز بحث وطني حول انتشار العنف ضد النساء تم تقديم نتائجه في ماي 2019، وذلك من أجل توفير معطيات جديدة ودقيقة حول انتشار هذه الظاهرة والوقوف على مختلف الأسباب والعوامل المؤدية إلى ارتكاب أفعال العنف ضد النساء، خاصة في ظل التحولات الاجتماعية والسلوكية التي يعرفها المجتمع المغربي في السنوات الأخيرة، وكذلك من أجل تدشين عهد جديد للنهوض بحقوق النساء وحمايتهن من كل أشكال العنف، عبر تدقيق إجراءات البرنامج الوطني لمحاربة العنف ضد النساء في أفق 2030، الذي أعدته الوزارة عبر مسار تشاوري واسع مع مختلف الفاعلين المؤسساتيين والمنتخبين والجمعيات والجامعات وغيرهم. بهدف جعله ذو استهدافية عالية.

ومن بين أهم النتائج التي أفرزها هذا البحث الوطني فيما له علاقة بالعنف الالكتروني:

- تعرض 13.4% من النساء البالغات ما بين 18 و64 سنة للعنف الإلكتروني خلال 2018، أي ما مجموعه 1.470.549 امرأة.
- يتفاقم هذا النوع من العنف حسب الفئة العمرية والوضع الإجتماعي، حيث بلغت نسبته 30.1% وسط الشابات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 18 و 24 سنة. و 34.6 % وسط النساء العازبات، و 52.3 % وسط التلميذيات.
- كما أن 46.3 % من النساء المعنفات إلكترونيا هن حاملات لشواهد التعليم العالي.
- ويعتبر التحرش الجنسي أعلى أشكال العنف الإلكتروني وتبلغ نسبته 71.2 % من كل أشكال العنف الإلكتروني.

- و 28.3 % من المتورطين في جريمة العنف الإلكتروني تعرفت عليهم ضحاياهم عبر الأنترنيت.

وكما هو معلوم فظاهرة العنف بشكل عام، والعنف ضد النساء بشكل خاص، والذي تعزز في السنوات الأخيرة بالعنف الإلكتروني، ظاهرة اجتماعية تتداخل فيها عدة عوامل، وترتكز بالخصوص على تمثلات فكرية، ومحاربتها تتطلب تظافر جهود مختلف الفاعلين، المؤسساتيين وجمعيات المجتمع المدني والإعلام ونشطاء مواقع التواصل الاجتماعي، وغيرهم.

ويتم التصدي لظاهرة العنف بكل أشكاله، وللعنف الالكتروني، من خلال:

1.البعد الزجري القانون من خلال مقتضيات قانون محاربة العنف ضد النساء رقم 103.13:

فقانون محاربة العنف ضد النساء رقم 103.13 الذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ 13 شتنبر2018، يتضمن مجموعة من المقتضيات القانونية ذات الصلة، فبالإضافة لكونه يوضح الإطار المفاهيمي الذي يساعد على حصر الأفعال المجرمة، يتضمن مجموعة من التدابير الزجرية فضلا عن تدابير وقائية وحمائية وتكفلية بالنساء ضحايا العنف.

وعلاقة بالعنف الإلكتروني، نص هذا القانوني في مادته الخامسة على أنه: "**كل من قام بأي وسيلة بما في ذلك الانظمة المعلوماتية، ببث أو توزيع تركيبة مكونة من أقوال شخص أو صورته، دون موافقته، أو قام ببث أو توزيع ادعاءات أو وقائع كاذبة، بقصد المس بالحياة الخاصة للأشخاص أو التشهير بهم يعاقب بالحبس من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات وغرامة من 2.000 إلى 20.000درهم** ".

"يعتبر مرتكبا لجريمة التحرش الجنسي ويعاقب من شهر واحد إلى ستة اشهر وغرامة من 2.000 إلى 10.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أمعن في مضايقة الغير في الحالات التالية:

- في الفضاءات العمومية أو غيرها، بأفعال أو أقوال أو إشارات ذات طبيعة جنسية أو لأغراض جنسية؛
- **بواسطة رسائل مكتوبة أو هاتفية أو إلكترونية أو تسجيلات أو صور ذات طبيعة جنسية أو لأغراض جنسية.**

و"تضاعف العقوبة إذا كان مرتكب الفعل زميلا في العمل أو من الأشخاص المكلفين بحفظ النظام والأمن في الفضاءات العمومية أو غيرها".

يعاقب بالحبس من ثلاث إلى خمس سنوات وغرامة من 5.000 إلى 50.000 درهم، "إذا ارتكب التحرش الجنسي من طرف أحد الأصول أو المحارم أومن له ولاية أو سلطة على الضحية أو مكلفا برعايته أو "كافلا له، أو إذا كان الضحية قاصرا"

2.المدخل الوقائي من خلال تكثيف جهود التحسيس والتوعية حول ظاهرة العنف ضد النساء والفتيات عموما والعنف الإلكتروني خصوصا:

في إطار المقاربة الوقائية التي تنهجها الوزارة، ووعيا منها بأهمية التوعية والتحسيس بمخاطر العنف ضد النساء على الفرد وعلى المجتمع، تطلق الوزارة سنويا حملات تحسيسية لوقف العنف ضد النساء بلغت هذه السنة نسختها 18. وذلك بشراكة مع مكونات القطب الاجتماعي (مؤسسة التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية) تتناول مواضيع ذات طبيعة راهنة وتستهدف مختلف جهات المملكة وتشرك جميع الفاعلين المعنيين بالتصدي للعنف ضد النساء.

وتستند هذه الحملات على الأنشطة التواصلية بمجموع التراب الوطني والجهوي وكذلك على اللقاءات التفاعلية في الأوساط التعليمية والجامعية بالتركيز على إشراك الشباب كما هو حال شعار الحملة الوطنية 17 لوقف العنف الذي اخترنا لها شعار" الشباب شريك في مناهضة العنف ضد النساء"، وعلى الوسائل الإعلامية كالوصلات التحسيسية التلفزية والإذاعية ووسائط عبر وسائل التكنولوجيات الحديثة، كما تعمل وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية على إدراج الموضوع في خطب الجمعة.

ولقد استندت الحملات الأخيرة على تنظيم لقاءات تفاعلية عبر وسائل الإعلام الإلكتروني وشبكات التواصل الاجتماعي سعيا من الوزارة وشركاءها لاقتحام هذا الفضاء وتكثيف التوعية داخله وبوسائله، وذلك وعيا منها بالدور الكبير الذي تستطيع أن تلعبه هذه الوسائل في مجال التحسيس بمختلف الظواهر، وكذا المكانة التي تحظى بها وسط فئة الشباب، علما أن هذه الفئة هي المعنية بشكل كبير بظاهرة العنف عموما سواء كضحية أو كمعتدي. وهي الفئة كذلك المعول عليها كفاعل للقضاء على هذه الظاهرة.

وفي إطار هذه الحملات التحسيسية، نظمت الوزارة ندوات تفاعلية على المنصات الرقمية حول مواضيع "العنف الإلكتروني" و"التحرش الجنسي عبر الأنترنيت" شارك في تنشيطها إعلاميون وأكاديميون وشباب مدونون من الجنسين، وقد شكلت هذه الندوات مناسبة لتشخيص أسباب هذه الظاهرة الجديدة وتقديم مقترحات عملية للوقاية والتصدي لها.

كما ستقوم الوزارة على إطلاق حملة رقمية جديدة حول العنف الإلكتروني بشراكة مع الإعلاميين ومواقع التواصل الإلكتروني . تستهدف من خلالها تكثيف التعريف بالمقتضيات القانونية التي تجرم هذه الأفعال، بالإضافة إلى بناء شراكة مع وزارة التربية الوطنية من أجل تخصيص حصص توعوية بكل المدارس والمعاهد والجامعات من أجل التوعية بهذه المقتضيات القانونية التي تجرم العنف الإلكتروني والتوعية بمخاطره.

3.إعداد البرنامج الوطني لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات في أفق 2030 يأخذ بعين الاعتبار التحولات التي تعرفها الظاهرة ومن بينها بروز العنف الإلكتروني:

في إطار تفعيل مضامين البرنامج الحكومي للولاية التشريعية 2016-2021 لا سيما الإجراء المتعلق بـ" إطلاق سياسة وطنية لمناهضة العنف ضد النساء"، وانسجاما مع المادة 17 من قانون مناهضة العنف ضد النساء، عملت الوزارة على إعداد البرنامج الوطني لمحاربة العنف ضد النساء والفتيات في أفق 2030 وفق رؤية جديدة لمواكبة الإصلاحات القانونية المنجزة لحماية النساء. ويعتمد هذا البرنامج عدة تدابير لمواجهة العنف الإلكتروني سواء من خلال استثمار التكنولوجيات الحديثة في الرصد والتبليغ أو من خلال تعزيز التدابير الزجرية أو الوقائية من خلال تقوية التأطير داخل الفضاء الإلكتروني باستعمال وسائل التكنولوجيات الحديثة.

فالبرنامج الوطني الذي سنقدمه للمصادقة عما قريب، يشكل جوابا على المؤشرات المرصودة حول ظاهرة العنف ضد النساء والفتيات، التي لازالت تطرح تحديات كبيرة وخصوصا مع بروز أشكال وأنواع جديدة للعنف الممارس ضد النساء.

وتبعا للنهج التشاركي الذي تبنيناه في جميع الأوراش التي نشرف عليها، فقد عملنا على تقاسم هذه الأرضية في مرحلة أولى خلال هذه السنة (شهر ماي) مع جميع القطاعات الحكومية والمؤسسات والإدارات العمومية المعنية، للاطلاع على مضامينها والتفاعل مع فحواها، ثم تواصل هذا المسار التشاوري الذي شمل في مرحلة سابقة محطات مع القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية ومع فاعلين من جمعيات المجتمع المدني ومع المجالس المنتخبة وأيضا مع ممثلي لجان التنسيق الجهوية والمحلية، وكذا اللجنة الوطنية للتكفل بالنساء ضحايا العنف والجامعات والشركاء الدوليين التقنيين والماليين وغيرهم.

كما ضمّنا هذا البرنامج محورا مستقلا بعنوان "**تطوير المعرفة حول ظاهرة العنف ضد النساء**"، إيمانا منّا بأن الظاهرة آخذة في التطور بفعل التحولات المجتمعية وأن أسبابها وأبعادها وأشكالها تتغير عبر الأزمنة والمحطات وبالتالي لابد من مواكبة هذا التطور بمستويات عالية من الرصد والتتبع والتحليل العلمي الرصين، وعززنا الانفتاح على مختلف مجالات البحث العلمي سواء العلوم الاجتماعية أو الاقتصادية أو القانونية وغيرها، ونتطلع إلى بناء شراكات متينة مع القطاع المكلف بالبحث العلمي ومع جميع المؤسسات والمعاهد العليا التي تتولى التكوين والبحث في هذا المجال.

4.التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات، مدخل أساسي من مداخل محاربة العنف ضدهن

شكل موضوع التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات أولوية في العمل الحكومي، حيث أشرفت وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، على وضع البرنامج الوطني المندمج للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات في أفق 2030 (برنامج مغرب التمكين).

يحدد هذا البرنامج ثلاث أولويات لبلوغ التمكين، تستند على إطارات أساسية توفر الولوج للفرص الاقتصادية والتربية والتكوين والبيئة الملائمة ومستدامة للتمكين الاقتصادي للنساء، مع الارتكاز على خمس دعامات، تتمحور حول التطور التشريعي والمؤسساتي واعتماد سياسات مستجيبة للنوع وتملك آليات الرقمنة **والاشتغال على التغييرات في المفاهيم والتمثلات النمطية**، للوصول في النهاية إلى النهوض بمشاركة النساء في سوق الشغل، مع رفع منسوب مشاركة الفتيات في الشعب العلمية والتكنولوجية، دون إغفال القضاء على كل أشكال التمييز ومناهضة العنف ضد النساء.

ويشكل برنامج مغرب التمكين إجابة وطنية للإدماج الاقتصادي للنساء المغربيات، من خلال الإجراءات الإيجابية للتعامل مع أشكال معينة من التمييز التي لا تزال مستمرة، ومكافحة العنف ضد المرأة في الأماكن العامة، وفي المناطق الحضرية والقروية، وفي النقل، بالإضافة إلى تحسين ظروف الولوج إلى الفرص الاقتصادية واستدامة هذا الولوج.

وهكذا، فقد سطر برنامج "مغرب التمكين" في محوره الثالث المتعلق ب " بيئة ملائمة ومستدامة للتمكين الاقتصادي للنساء، وحماية حقوقهن وتحسينها" أربعة اهداف استراتيجية منها:

- العمل على القضاء على العنف ضد النساء والفتيات والوقاية منه في الأماكن العامة وأماكن العمل وتيسير التنمية المستدامة لحركية آمنة

5. تقوية الشراكة مع المجتمع المدني ودعم مراكز الاستماع بهدف تكثيف جهود التحسيس وتوسيع فرص تقديم الخدمات لفائدة النساء والفتيات ضحايا العنف بما فيهن ضحايا العنف الإلكتروني

أولت الحكومة المغربية أهمية كبرى للشراكة مع جمعيات المجتمع المدني، وذلك بهدف تعزيز وتحسين خدمات التكفل بالنساء ضحايا العنف، وفي هذا الإطار يقدم القطاع المكلف بالمرأة دعما ماليا يمتد على 3 سنوات للمشاريع التي تروم إحداث أو تطوير مراكز الاستماع والتوجيه للنساء ضحايا العنف وخصوصا بالعالم القروي، وهي المشاريع التي يتم انتقاؤها بناء على طلب مشاريع يعلن عنه سنويا. وقد اعتمدت الوزارة هذه المقاربة في مجال الدعم (3 سنوات بدلا من سنة واحدة) لضمان استمرارية وجودة الخدمات التي تقدمها هذه المراكز للنساء ضحايا العنف، وهكذا تم دعم 263 مركزا للاستماع والتوجيه والمساعدة القانونية والنفسية للنساء ضحايا العنف في إطار اتفاقيات تمتد على مدى ثلاث سنوات:

- خلال الفترة ما بين 2012 و2018 بلغ إجمالي دعم هذه المراكز ما يناهز 54,4 مليون درهم.
- في 2020 تم دعم مشاريع 66 مركزا للاستماع بمبلغ مالي تجاوز 7 مليون درهم.

الهدف المنشود هو توسيع فرص تقديم الخدمات من طرف الجمعيات ومواكبة النساء عن قرب بما فيهن ضحايا العنف الإلكتروني.

6. دعم منصة "كلنا معك" للاستماع والدعم لفائدة النساء في وضعية صعبة

عملت الوزارة على دعم منصة "كلنا معك" للاستماع والدعم لفائدة النساء في وضعية صعبة، والتي ترمي إلى النهوض بوضعية المرأة وحقوقها من أي انتهاك، والتي أعطى انطلاقتها الاتحاد الوطني لنساء المغرب بشراكة مع الوزارة ومجموعة من الفاعلين. وهي منصة مفتوحة 24/24 ساعة طيلة أيام الأسبوع.

7. بلورة وإطلاق برنامج "تكفل" لفائدة العاملين في مسار التكفل بالنساء ضحايا العنف

هو برنامج **وطني شامل تكويني** لفائدة الموارد البشرية العاملة في مجال التكفل بالنساء ضحايا العنف **بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان وبدعم من التعاون البلجيكي**، وسيمتد تفعيله على مدى ثلاث سنوات يتضمن **134 وحدة للتكوين** (Modules).

وأنجز هذا البرنامج وفق مرحلتين: الأولى خصصت للقيام **بتشخيص الاحتياجات في مجال التكوين**، والمرحلة **الثانية لصياغة الإطارات المرجعية المتعلقة بمواضيع التكوين.**

مكن التشخيص الذي أجري على مستوى الفضاءات متعددة الوظائف من تحديد موضوعات التكوين التي تم توزيعها على **أربع مجموعات تهم مجالات: (1) المواكبة والخدمات الأساسية و(2) تقنيات تقديم الخدمة، ومجال(3) الحكامة والتسيير والتفعيل والدعم (كالمحاسبة والتدبير المالي والتسيير الإداري وغيره)، ثم مجال(4) التنمية الذاتية كتدبير النزاعات والذكاء العاطفي والمرافقة الفردية وغيرها.**

واستهدفت الدورة الأولى التي نظمناها من 14 إلى 18 دجنبر 2020، **تيسير فهم وتفسير الإطار المعياري والقانوني للتكفل بالنساء ضحايا العنف وحمايتهن ونقل التقنيات المتعلقة بالمهن والمهام الأساسية في مجال التكفل بالنساء ضحايا العنف، والمواكبة والدعم والمساعدة الاجتماعية.**